الْحِفَاظ على هُوِيَّة المدن التَّاريخيَّة اللّيبيّة في ظلّ التَّمويل الحكوميّ

د. هيثم محمد الغاوي (دكتوراه تاريخ الفنّ).
المعهد العالي لتقنيات الفنون طرابلس (قسم التّصميم، شعبة التّصميم الدّاخليّ)
haithamelghawi1973@gmail.com

ملخص الدِّراسة:

تتناول هذه الدِّراسة إشكالية هُوِيَّة المدن التَّاريخيّة في ليبيا، وما مدى إمكانيّة وضع رؤية لإيجاد حلّ يحدُّ من حالة الفوضى التّي تعيشها هذه المدن، وإمكانيّة إعادة توظيفها في ظلّ التّمويل الحكوميّ.

تُعَبِّرُ الهُوِيَّة المعماريَّة تعبيرًا حيًّا وصادقًا عن ثقافة المجتمعات، وحِفَاظًا على هذه الملامح المعماريّة والفنية التَّاريخيَّة يستدعي الأمر الحدّ من المؤثرات السّلبيَّة التّي تدفع هذه الملامح للتلف والاندثار، حيث تسعى هذه الدِّراسة إلى تسليط الضوء على منهجيَّة تجمع بين إمكانية الحِفَاظ على الهُوِيَّة الوظيفيَّة للمباني التَّاريخيَّة وتمويلها تمويلًا حكوميًّا؛ لإدارة هذه المباني التَّاريخيَّة وصيانتها وترميمها وإعادة تشغيلها بما يتناسب مع الواقع المحليِّ للبلاد.

فعلى الرُّغم من اختلاف الظُّروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والديموغرافية للمدن التَّاريخيَّة في ليبيا وتباين الأنشطة التجارية والصناعية التي تقام فيها، إلا أنَّها تتفق جميعها من حيث حالة الفوضى المعمارية وتدني الظّروف الخدمية الأمر الذي يفقدها قيمتها التاريخية، ويسلب هُويتها الوطنية. ومن خلال هذا يرى الباحث أنّه بالقدر الذي اجتمعت فيه ظروف تدني حالتها العمرانية، بقدر توفر عوامل إنقاذها من هذا الوضع الطارئ؛ وذلك بتوظيف التمويل الحكومي في عملية صيانتها وترميمها وإعادة تشغيلها، بما يتماشى وطبيعتها التاريخية.

Summary of the study:

This study examines the problem of identity of historical cities in Libya and the extent to which it is possible to develop a vision for a solution that reduces the state of chaos experienced by these cities، and the possibility of re-employment under government funding.

The architectural identity is a vivid and sincere expression of the culture of communities .to preserve these historical

architectural and artistic features، it is necessary to reduce the negative influences that drive these features to damage and extinction. through this study، the research seeks to highlight a methodology that combines the possibility of preserving the functional identity of historical buildings and funding them with government funding to manage، maintain، restore and re-operate these historical buildings، in accordance with the local reality of the country.

Despite the different social، economic، environmental and demographic conditions of the historical cities within the Libyan homeland، and the different commercial and industrial activities that are based on them، they all come together in terms of the state of architectural chaos and low service conditions، which gradually loses its historical value and takes away its national identity.

Through this، the research finds that to the extent that the conditions of its low urban condition have been met، to the extent that the circumstances of its rescue from this emergency situation have been met by the introduction of government funding in the process of maintenance، restoration، follow-up and restart of these cities، in line with their historical nature.

الإطار البحثيّ:

المقدمـــــــــة:

شهدت ليبيا حضارات مختلفة ومتنوعة، وتركت هذه الحضارات بصماتها التاريخية المتمثلة في تخطيط مدنها ومواد بنائها وشكل مبانيها وأنماط زخارفها ودلالاتها الثقافية، وتأصّلت فيها عمارة بيئية؛ لتكون إرثًا معماريًّا مرئيًّا شاهدًا على تعاقب هذه الحضارات. وللحفاظ على هذه الملامح المعمارية والفنية التاريخية يستدعي الحد من المؤثرات السلبية التي تدفع هذه الملامح للتلف والاندثار حيث تسعى هذه الدِّراسة إلى تسليط الضوء على كيفية تربط بين إمكانية الحفاظ على الهُويَّة الوظيفية للمباني التاريخية، وتمويلها تمويلًا حكوميًّا لإدارتها وصيانتها وترميمها، وإعادة تشغيل هذه المباني التاريخية، بما يتناسب والواقع المحلي الذي يحتاج لوسائل اقتصادية غير مكلفة.

في عصر تتسم ملامحه الثقافية بالانفتاح والحداثة، يمثل التُّراث العمرانيّ التاريخي أحد اهم الجسور الحقيقية الرابطة بين الماضي والحاضر التي تعزز الهُويَّة الوطنية للشعوب، مما يساعد في إحياء الشعور بالفخر والانتماء والارتباط بالحياة الحضرية المعاصرة في ظلّ عالم متجه نحو الفوضى الثقافية بسرعة كبيرة؛ لتسيطر عليه مبادئ العولمة وقيمها الهشة. جاءت هذه الدِّراسة؛ لتعزز الدور الثقافي والسياحي للتراث العمراني، برؤية لا تقتصر –فقط- باعتباره ذكريات من الماضي تسهم في تشكيل الإحساس ب الهُويَّة المعمارية ونظرًا للحاجة الملحة في الحفاظ على المدن التاريخية، فقد حظي موضوع إدارة تمويل المدن التاريخية باهتمام واسع النطاق من صناع القرار الحكومي و الخاص، وكذلك المنظمات الدولية والسلطات الوطنية والمحلية، والمنظمات غير الحكومية، وهذا يتطلب توفير التمويل الحكوميّ الكافي لإدارة المباني والمواقع التاريخية وصيانتها و ترميمها و إعادة تشغيلها بما يحافظ على السّمات و الخصائص التاريخية لتلك المدن ويرى الباحث أنّ وضع تلك المدن في مسيس الحاجة إلى إيجاد وسائل التمويل لضمان بقاء الأماكن ذات الصبغة التراثية وديمومتها؛ حفاظًا عليها للأجيال القادمة، وعمومًا يهدف حفظ التُّراث العمرانيّ إلى أمرين مهمين هما:

- **الأول -الحفاظ على الهُويَّة التاريخيّة:** يؤدّي التُّراث العمرانيّ دورًا مهمًا في الحفاظ على الهُويَّة التاريخيّة للمجتمع، فمن خلال تعزيز التنمية العمرانيّة وحماية الأصول التاريخيّة واتّباع أفضل طرائق التخطيط العمرانيّ يمكن تحقيق وتعزيز الهُويَّة التاريخية.
- **الثاني - تحقيق التنميّة الاقتصاديّة**: حيث يُسْهِمُ حفظ وحماية الأصول العمرانيَّة التَّاريخيَّة من مبانٍ ومواقع تراثية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحريك عجلة النمو والتقدم من خلال مجموعة من العوامل التجارية في حال إعادة توظيفها حكومياً واستغلالها بشكل جيّد وفعّال، مثل الجذب السياحيّ للتُراث العمرانيّ.

مشكلة البحث:

يرى البحث أنَّ مشكلة الدِّراسة تَتلَخص في تدهور أوضاع المباني التَّاريخيّة ممّا يفقدها هُويتها الوطنيّة في غياب الوعيّ المجتمعيّ، وفي غياب دور التمويل الحكوميّ لإدارة المباني التَّاريخيّة وصيانتها وترميمها وإعادة تشغيلها، بما يتناسب والواقع المحليّ للبلاد.

تســـاؤل البحث:

(هل بإمكان التّمويل الحكوميّ الحِفَاظ على الهُويَّة التَّاريخيّة للمدن الليبيّة).

أهداف البحث:

تهدف هذه الدِّراسة إلى وضع أطر يساعد على حماية وحفظ وإعادة تشغيل التُّراث العمرانيّ للمدن التاريخي في ليبيا في إطار وضع تصور لأهمية دور الدعم الحكومي في التمويل والإشراف وإعادة التشغيل لمثل هذه المشاريع الوطنية.

أهمية الدِّراسة:

تَكْمن أهمية هذه الدِّراسة فيما يلي:

- التعريف بأهمية المحافظة على الهُويَّة التراثية للمدن التاريخي في ليبيا.
- وضع إطار استراتيجي يهدف إلى حماية وحفظ التُّراث العمرانيّ الليبي.
- وضع خطة وظيفية تهدف إلى خلق بيئة وظيفية مستدامة لهذه المدن.
- التعريف بأهمية الدور الحكومي في تمويل والإشراف وإعادة التشغيل لمثل هذه المشاريع الوطنية ووضع تصور لإيجاد أفضل الحلول.

حـــــدود البحث:

- الحدود المكانية: اعتمد الباحث كلّ المدن التاريخية في ليبيا موضوع محل الدِّراسة؛ وذلك لاشتراكها أغلبها في الأوضاع المتردية نفسها.
- الحدود الزمنية: موعد إجراء هذه الدِّراسة 2023 ميلادي.
- الحدود الموضوعية: تناول الباحث في موضوعه (الحفاظ على هُوِيَّة المدن التاريخية في ظلّ التمويل الحكومي).

منـهجيّة الدِّراسة:

تُعَدُّ هذه الدِّراسة دراسة من ضمن الدّارسات الوصفية التّحليليّة، تعتمد في إنجازها على الأسلوب الوصفيّ المكتبي التوثيقي بهدف جمع البيانات وتحليلها من والدّراسات السّابقة والمراجع العلمية ذات الصلة في مجال البحث بهدف وضع إطار استراتيجي يعرف، ويساعد على الحفظ وحماية التُّراث العمرانيّ بطرائق مستدامة في إطار تحفيز الدور الحكومي في عملية التمويل والإشراف وإعادة التشغيل والصيانة بما يحقق الهدف من هذه الدِّراسة من خلال الإطار النظري التالي:

- **أولاً-** الهُويَّة والهُويَّة العمرانية: المفهوم والسّمات.
- **ثانيًا-** التراث التاريخي العمراني الليبي: المفهوم وسياسات الحفاظ.
- **ثالثًا-**ا لتمويل الحكومي للتراث العمراني التاريخي: مميزاته، عيوبه، آلية عمله.

مصطلحات البحث:

المباني التاريخية: هي مباني تُشكل في مجموعها التُّراث المعماريّ لمنطقة (ما)، وتحمل قيمًا تاريخية اكتسبتها إمّا من خلال تميزها المعماري والجمالي أو من خلال ارتباطها بأحداث مهمة وقعت في تلك المنطقة.

الهُويَّة المعمارية: تّعبّر الهُويَّة المعمارية تعبيرًا حيًّا وصادقًا عن ثقافة المجتمعات، فهي ترجمة لطابع المجتمع في أبعاده المادية والروحية، وهي التفرد والتميّز المعماريّ لمجتمع ما ويأتي هذا التفرد من العوامل المحيطة بهذا المجتمع من عوامل سياسية واقتصادية وبيئية واجتماعية وثقافية، فالعمارة كما (يراها مارتن لوثر) هي سجل لعقائد المجتمعات والشعوب ويقول عنها (فيكتور هوجو) هي المرآة التي تنعكس عليها ثقافات الشعوب ونهضتها وتطورها ومعنى ذلك أن العمارة هي صورة للمجتمع.

تمـــــــويل: مصدر موّل: تمويل، أي: يحتاج إلى مال، وذلك بتحديد احتياجات الأفراد والمنظمات والشركات من الموارد النقديّة وتحديد سبل جمعها واستخدامها مع الأخذ في الحسبان المخاطر المرتبطة بمشاريعهم.

التَّمويل الحكوميّ: الحصول على رأس المال أو تدبيره لمشروع أو شراء أو برنامج من عامّة السُّكان في بلد أو دولة.

الإطار النظريّ:

أولا- الهُويَّة والهُويَّة المعماريّة:

1- المقدّمـــــــة:

إنّ (الهُويَّة) من حيث الدلالة اللغويّة أو الفلسفية تعنى حقيقة الشَّيء أو جوهره الذي يمكن أنّ يميزه عن غيره، سواء كان تحدث عن الهُويَّة الدينية أم الثقافية أو المجتمعية، وهي تحمل في طياتها الإشارة إلى خصوصيات ثقافية معينة أم الانتماء إلى فكر أم إيديولوجيا محددة. لذلك يمكن أنْ يتضح لنا الطابع الثابت نسبيًّا للهُويّة خاصة أنه ارتبط أساسًا بقضايا الهُويَّة الثقافية أو اللغة والقيم والرموز الحضارية وبالدين على وجه الخصوص، وهذه المجالات هي من أكثر المجالات مقاومة للتغيير. ولكن هذا لا يعنى أنه لا يتواجد فيها هامشًا مهما كانت مساحته، يقبل التغيير أو التعديل أو الإضافة والحذف، وإلا تحوَّلَ الحديث أو التفكير في الهُويَّة كمرادف للجمود أو الثبات المطلق، وهو ما يمكن أن يجعل منها عاملًا للتأخر بدلا من أنْ تكون حافزًا أو دافعًا للتقدم والتطور.

تئن كثير من المدن التاريخية في العالم الثّالث و في ليبيا على بوجه خاصّ تحت ظروف، قد تُفقدها قيمتها التاريخية جراء الإهمال، في الوقت التي تعتبر فيه هذه المدن أحد أهم المصادر التي تثري الهُويَّة المعمارية الوطنية بعناصرها، كما تحاكي هذه المدن حقبة تاريخية من تاريخ هذه الأرض، إنّ فقدان الهُويَّة في المجتمعات العمرانية المعاصرة أصبحت ظاهرة تعاني منها كثير من الدول التي توجد فيها نهضة عمرانية، وأنّ معظم المباني الحديثة التي يتم إنشاؤها لا تلائم الظروف البيئية والثقافية، وتعتمد على لغة ومفردات العمارة المستوردة التي تؤدي إلى طمس الهُويَّة المحلية في مختلف النواحي المعمارية والعمرانية.

وفى مجال العمارة والعمران فأننا نجد في ذلك مثل باقي المجالات، حيث الحديث عن قضية الهُويَّة المعمارية سواء أكان ذلك على المستوى الوطني أم الإقليمي، وعن كيفية الحفاظ على طابع المحلي لمدننا التاريخية و مواجهة تيارات العمارة العالمية الوافدة، والتي لا تنفك تزحف على مدننا التاريخية لتفقدها وتسلبها هُويتها الوطنية والخصوصية الثقافية، إمّا بمحاصرتها جغرافيا و خنقها أو بتشويه مفرداتها الثقافية، ومع التسارع دور التكنولوجية و التطور التقني و ثورة المعلومات والاتصالات، أفرزت المنظومة التعليمية في مجال العمارة والتصميم الداخلي تيارين لمعماريين أحدهما يتسم بالأصالة ويدافع عن الخصوصية الثقافية الوطنية رافضًا كلّ ما هو دخيل والتيار الآخر الذي لا يرى في الذّوبان و الانصهار في فلك التيار الحديث ضيرًا، مما قد يُفقد المجتمع هُويته المحلية.

يتناول البحث التعرف على مفهوم الهُويَّة الثقافية والهُويَّة المعمارية المحلية، سماتها والعوامل المؤثرة في صياغتها وما مدى إمكانية الحفاظ عليها في إطار تحقيق التعبير المعماري عن الهُويَّة المعمارية المحلية والتراث التاريخي المعماري.

2- مصطلحات ومفاهيم:

2-1- الهُويَّة لغة: ماهية الشَّيء ومقوماته وصفاته، وتأتي بمعني التميّز والاختصاص بشيء والانفراد به.

2-2- الهُويَّة في التَّقاليد: التَّقاليد هي الوسيلة لممارسة حياة مُنتظمة، وهي مرتبطة بمجموع الناس، وكذلك الهُويَّة.

2-3- الهُويَّة في الإنسان: لكلّ إنسان هُوِيَّة وهذه الهُويَّة فيها أركان ثلاثة:

أ. العقيدة التَّي توفر للإنسان الرُّؤية الكونيّة.

ب. اللِّسان الذي يُعبِّر به وينتمي خلاله إلى قوم يستطيع التفاهم معهم.

ج. التراث والثقافة اللذان يزودانه بالذاكرة الأدبية والتاريخيَّة.

2-4- الهُويَّة في العمارة والعمران: مفهوم الهُويَّة والمكان حيث يبدو واضحا لكثير من الناس، ولكنها تحتاج إلى التحقق بحيث يمكن تحقيق المعنى الكامل وتأثيرها على مختلف المجتمعات. ولهذا فإنه يجب تحديد كلمة الهُويَّة، والمكان والعلاقة بينهما، كما أنها واحدة من أهم المصطلحات في سياق الدِّراسة وبمحاولة تفسير معني مصطلح الهُويَّة يظهر التعريف الفلسفي اللغوي التالي: الهُويَّة هي ماهية الشَّيء بوصفه منفردًا متميزًا عن غيره وكما يقول الفارابي هُوِيَّة الشَّيء وعينته وتشخيصه وخصوصيته ووجوده.

2-5- الهُويَّة الثقافية: الهُويَّة الثقافية هي عبارة عن ثقافة ما، أو هُوِيَّة لمجموعة ما أو شخص ما نظرًا لإمكانية تأثر هذا الشخص بهوية المجموعة الثقافية، أو ثقافته التي ينتمي إليها، فمصطلح الهُويَّة الثقافية يماثل أو يتقاطع مع مصطلح سياسة الهُويَّة؛ حيث إنّ الهُويَّة هي ذات الفرد، وتتضمن في معناها عددًا من القيم والمعايير، وتشكل ثقافة الإنسان ومدى معرفته في عدد من المجالات المختلفة، إضافة إلى إلمامه ووعيه بالقضايا المحيطة به في المجتمع، حيث إنها تمثل التراث الفكري له.

3- الهُويَّة الثقافية وتحديات العولمة: هاجس الخصوصية الثقافية هو نفسه هاجس الأصالة والمعاصرة معًا ، ومحاولة تنميط سلوكيات البشر وثقافتهم في المجتمعات كافة وإخضاعهم لقيم وأنماط سلوك سائدة في ثقافات معلومة، الأمر الذي يحمل إمكانية تفجير أزمة الهُويَّة التي أصبحت من المسائل الرئيسة التي تواجه المجتمعات الإنسانية علي المستوي العالمي، إنَّ العولمة الثقافية تطلع وتوجه اقتصادي سياسي تقنيّ حضاري ثقافي تربوي تذوب فيه الحدود بين الدول، وبين الشمال والجنوب والحضارات بعضها بعض فهي حركة معقدة ذات إبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وحضارية وتقنية أنتجتها ظروف العالم المعاصر وتؤثر علي حياة الإفراد والمجتمعات.

4 – تعريف الهُويَّة: الهُويَّة تعرف بأنَّها التميز بخصائص وسمات عن الغير، إذ تعني مجموعة خصائص زمنية ومكانية وسلوكية ودينية وتاريخية وثقافية واقتصادية واجتماعية خاصّة يمكن من خلالها تمييز شخص عن آخر أو جماعة عن أخرى أو ثقافة عن أخرى. وهي الخصوصية الثقافية التي تُنمّي الإحساس بالذات وتفعّل الأنا وتحدد الشَّخصية الحضارية وتُؤكِّدُ موقعها في الحضارة العالمية.

- **مستويات الهُويَّة:** للهُويّة مستويات وكلّ مستوى يتميّز ويختلف عن غيره وتتسع دائرة الاختلاف كلما تدني المستوى، فالمستوى الأول يمكن تسميته بالهُويَّة الدينية، ثم يندرج تحتها المستوى العِرقي، أي: هُويتنا الثقافية وأقوى مظاهرها اللغة، ثم يندرج

تحتها المستوى البيئي الجغرافي ويُعرف بالهُويَّة الجغرافية ومظاهرها الخصائص المُناخيّة والتضاريس يندرج تحتها المستوى المكاني أو الهُويَّة العمرانيّة ويشمل الهويات البدوية والريفية والحضرية ويندرج تحت هذه الهويات الهُويَّة الأسرية والتي يندرج تحتها الهُويَّة الفردية.

5- الهُويَّة في العمارة: تعبّر الهُويَّة المعمارية تعبيرًا حيًّا وصادقًا عن ثقافة المجتمعات، فهي الترجمة لطابع المجتمع في أبعاده المادية والروحية، وهي تذكير دائم وحلقة وصل بين المراحل الكبرى للتطور في ثقافة الشخصية الوطنية، فهي التفرد والتميز المعماري لمجتمع ما، ويأتي هذا التفرد من العوامل المحيطة بهذا المجتمع من عوامل سياسية واقتصادية وبيئية واجتماعية وثقافية، ولا يمكننا التطرق للهوية المعمارية من دون أن يصبح الحديث عن الهُويَّة الثقافية الوطنية شيئا محوريًّا، لأن تشكيل الهُويَّة الثقافية يؤثر بشكل لافت على الهُويَّة المعمارية التي بدورها تعبر بشكل حي عن ثقافة المجتمعات وتعتبر انعكاسا أصيلا وترجمة حقيقية لطبيعة المجتمع وتقاليده بأبعاده الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية والتاريخية، فالعمارة كما يراها مارتن لوثر هي سجل لعقائد المجتمعات والشعوب ويقول عنها فيكتور هوجو هي المرآة التي تنعكس عليها ثقافات الشعوب ونهضتها وتطورها ومعنى ذلك أن العمارة هي صورة للمجتمع. ومن هذا المنطلق لا يمكن توحيد الطراز المعماري لأنه الحجر الأساس في تنوع الحياة الثقافية للشعوب لكل منطقة جغرافية والتي تكون البيئة المبنية محسوسة ومتمركزة حول فكرة الهُويَّة الاجتماعية. وهناك نوعين من العوامل تتحدد على ضوئهما هُوِيَّة المدينة المعمارية هما:

- **العوامل الدائمة:** هي التي لا تتبدل بسهولة كالظروف الطبيعية والجغرافية والمناخ والمواد البنائية المحلية في المنطقة.
- **العوامل الموقتة:** تشمل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتّراث الفني والإنشائي، فالهُويَّة المعمارية علامة في لغة العمارة ترتبط بالمكان؛ لذا فإنّ خصائص الهُويَّة المعمارية ارتبطت بالامتداد الثقافي للمجتمع.

5-1- الهُويَّة والتعبير المعماري: الصُّورة الذِّهنية المتكونة من هذه الملامح هي نتاج تفاعل بين الشكل والمعني على مقياس المدينة. بيّنَ كفن لينش خمسة أسس لوضوح الصُّورة الذِّهنية للمدينة؛ لتمييزها وإبراز هُويتها. هذه العناصر تتمثل في الحدود والمسالك (الطّرق، الشوارع) والأحياء والميادين والمعالم. بالنسبة للمباني المكونة

للأحياء ونمطها العمرانيّ يمكن إبراز ثلاثة عناصر إضافية مهمة تساعد في توضيح فكرة هُويتها ومرتبطة بالتعبير المعماريّ.

1. الغرض المنشأ من أجله المبنى (Purpose).
2. تأثير المبنى على الإنسان (Experience).
3. معاني القيم الجماليّة ومدلولاتها.

ويرتبط الغرض المنشأ من أجله المبني بفكرة (Typology) نوع من المبني، كأن يكون مبنى سكني أو مدرسة أو مسجد. يجب أن يكون البيت كبيت والمصرف كمصرف لخدمة غرض محدد أو مجموعة أغراض للإنسان. وهذا ما يميز العمارة عن بقية الفنون حيث وجدت لخدمة وملائمة مجموعة أغراض. وفكرة الملائمة (Appropriateness) وهو ما أشار إليه المعماري الشهير فيتروفيوس في اشتراطاته الثلاثة للعمارة الناجحة: (الملائمة والمتانة وأنْ تكون جميلة وجذابة)، **(عيد محمد عبد السميع، ويوسف وائل حسين)**

2-5- أنواع الهُويَّة المعماريّة:

أ- هُويّة معمارية بصريّة تنبع من تأثير مفردات العمارة المؤثرة بصريًّا على المُشاهِد. أنواع المباني (الوظيفة).

مفردات التشكيل المعماري

الواجهة الرئيسة ـ الفتحات ـ العناصر الزخرفية ـ الواجهات الثانوية ـ نهايات المبنى- خط الأرض ـ خط السماء

العناصر المستخدمة لإظهار التشكيل المعماري

الحوائط – الفتحات ـ المدخل ـ الزخارف- نهايات المباني- مواد البناء ـ العناصر التكميلية

ب- هُوِيَّة مكانية هُوِيَّة معتمدة على الأنشطة (Activity based identity) تنبع من النشاط في مكان ما مثال: خان الخليلي بمصر هُويته تنبع من نشاطه التجاري السياحيّ، والاتساع بما تحمله من علامات جغرافية مرتبطة بتشكيل هُوِيَّة المكان وهُويّة الإنسان الثقافية التي يعيش فيه.

عناصر التكوين المعماري

الشكل العام للمبنى	**المواد الداخلة في البناء**	**تقنية البناء**	**العناصر الزخرفية**	**الفراغات الداخلية**
مقومات البيئة الموقع المحيطة				

6- الهُويَّة ما بين الاستدامة والأصالة والخصوصية والحداثة:

الاستدامة: تربط بين العمارة والموارد لإقامة عمارة تستغل الموارد والطاقة ويمكن تجديدها مستقبلا؛ فتعيش العمارة مدارة مصانة بظروف متغيرة اجتماعيًّا واقتصاديًّا، أي إقامة عمارة يمكن صيانتها وتجديدها والاستفادة منها مستقبلًا فالاستدامة نظرة مستقبلية للعمارة. فليس لكلّ مبنى هُوِيَّة معمارية يلبي احتياجاتنا؛ لهذا كانت الاستدامة متوافقة مع قيم العمارة التّاريخيّة ومواكبة لمفاهيم الحداثة ومنها التالي:

الأصالة: الهُويَّة المعمارية ليست مرادفا للعمارة التراثية أو الأثرية بل أن التراث أو التاريخ ما هو إلا عامل مؤثر فيها ويجب ألا نندفع بتطبيق العمارة القديمة كما كانت فمتطلبات وثقافة الأجداد تختلف مع متطلبات عصرنا. المواصفات الهندسية للعمارة التراثية من المواصفات الناجحة كونها تتلاءم وطبيعة المكان واستخدم فيها المواد المتوفر المحلية.

الخصوصية: هي التّي تعنى بالدرجة الأولى حرية الإنسان ورؤيته الخاصّة والتعبير عن وجوده وإحساسه إزاء انتمائه لعصره ومحيطه. فالخصوصية المعمارية صيغة ديناميكية ولا توجد هناك خصوصية لجميع الأزمنة كما هي مرتبطة بالتيارات الفكرية المختلفة. فهي نمط العيش الذي يجب التصميم له وهو نمط التنمية المستدامة وبذلك نبتعد عن الفقر دونما الابتعاد عن التقنية المناسبة التي تؤمن العمل والاعتماد على الذات ومن ثم تأمين خصوصية ونمط إنتاج يقود إلى هُوِيَّة معمارية من دون الاعتماد الكليّ على الحرفية التقليدية بصورتها البدائية.

الحداثة: إننا نسافر ونجول في هذا العالم ونستوحي منه أفكارًا معمارية وطرزًا جميلة، فإذا أعجبنا نموذجًا محددًا واستنسخناه في أرضنا فإننا نوجد معلم جديد طارئًا على هويتنا لكن إذا أخذنا فكرة ذلك الطراز وعملنا على تعديلها بما يتواءم مع بيئتنا بكل معطياتها فإنّا بذلك نستنبت طرازًا ملائمًا لحاجاتنا ومنسجم مع بيئتنا. التمسك بهويتنا لمتمثلة في ترائنا وطرزنا المعمارية لا يعني العيش في خيمة الماضي، فقد تطور مفهوم الخيمة بما يتناسب مع العصر، لكنها بقيت خيمة لها وقع خاصّ في نفوسنا وترسل دلالة حضارية **(بهنسي، د. عفيف 2004م)**.

7- العمارة وعلاقتها بالبيئة المحيطة: تُعرف البيئة: بأنّها المحيط أو (المحيط الحيويّ) الذي نعيش فيه، ويتكون من:

- المنظومة الايكولوجية(Ecosphere) وتشمل الغلاف الجوي والمائي واليابسة ...الخ.

- المنظومة التقنية (Techno sphere) وتشمل المكونات المادية التي أوجدها الإنسان من منتجات تكنولوجية وصناعية ومشاريع عمرانية ومعمارية وأنشطة اقتصادية.
- المنظومة الاجتماعية وتتضمن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.
- علم البيئة العمراني ويقصد به منظومة العلاقات المتبادلة بين الإنسان والوسط المحيط في إطار المدينة أو التجمع السّكنى.

إنّ فنّ العمارة وتوازن البيئة هو التّسجيل المرئيّ والحيّ لصورة الحضارة والتقدم بأبعادها المختلفة من خلال الطبيعة المحيطة مع تحقيق التوازن بين الماضي والحاضر والتطلع للمستقبل هو الغاية المرجوة من البحث انطلاقًا من جوهر القضية وهو الإنسان، إنّ مراعاة ثقافة المجتمع وشخصيته المحلية ومفرداته وقيمه وتوظيف التقنيات الحديثة في مجال التخطيط والتصميم والتنفيذ للبناء والعمران للمجتمع يمثلان إطارًا آخر للعمارة الخضراء ذات البيئة الطبيعية والمادية النظيفة والآمنة التي تتسم بالجودة العالية والتّكيف مع تطورات السكن.

8- العمارة الخضراء (Green Architecture): العمارة الخضراء هي تنمية مجتمعية تراعي عناصر الوظيفة والجمال البصري والحسّ الروحي في إطار الظروف البيئية للموقع والموضع التحقيق رفاهية معيشية وحضارية مناسبة لاحتياجات الإنسان؛ وذلك من خلال محاور تشمل كفاءة استخدام مواد البناء المتاحة في البيئة وحسن توظيفها. الفكر المباشر للعمارة الخضراء أتي من الشجر الأخضر ودورة الحياة الطبيعية له، وأثره في الإنسان والبيئة معًا ودوره في إعادة تشغيل الهواء وتحويل ثاني أكسيد الكربون إلى أوكسجين نقيّ كما إنّ للعمارة الخضراء أسس نلخصها فيا يلي:

- احترام الهُويَّة والطابع المحلى واستخدام أنماط وتشكيلات معمارية تتوافق مع مظاهر السطح والمُناخ وحدود الموقع، وترتبط بعلاقات إيجابية للمرافق والخدمات.
- توفير عنصر الجمال لضرورة استمرار الحياة بكفاءة وأمان ودافع نفسي للعمل بجدية.
- تظليل المباني بالأشجار والنباتات تعمل على تقليل درجات الحرارة داخليًّا وخارجيًّا وتخفض كلفة التكييف للهواء بمقدار 35-15وتظليل النوافذ والفتحات يوفر 10%من كلفة التبريد.

- تخفيض معدلات التلوث للمكان وتنقية الهواء وجعل البيئة أكثر صحة ونظافة.
- تهيئة نسيج عمراني يحقق الثلاثية العمرانية (وظيفة وجمال وتجانس مع البيئة الاجتماعية والمكانية والزمنية)
- إحداث توازن وتكامل بين العنصر البشرى وبيئته المحيطة.
- التنسيق العام (Landscape) للفراغات والمساحات المفتوحة والكتل المكونة للنسيج العمراني، عدم تسويّة الأرض للتشييد عليها وتحقيق شكل عام للعمران يؤكد ملامح البيئة المحيطة.
- استخدام الأحزمة الخضراء (Green buffer zone) حول العمران يعمل على توفير رئة طبيعية لتنقية الهواء وتقليل الضجيج ويساعد على الجمال الطبيعي (الشكل- اللون- الوظيفة)
- تطبيق معايير التشجير المسطحات الخضراء مثل: اختيار الأشجار والنباتات الملائمة لظروف الموقع

9- إشكالية الهُويَّة في العمارة التاريخية اللّيبيّة: لا يخفى على أحد أنّ المجتمع الليبي اليوم يسعي نحو التحضر والتمدن وإنشاء المدن والتجمعات السكنية الكبيرة ضمن أطر وخطط تنموية هدفها التقدم والتطور. كما لا يخفي على أحد أنّ هذا السعي يرافقه تدنٍ في مستويات الحياة كافة، فالمدن اللّيبيّة بشكل عام تعاني؛ كغيرها من مدن بلدان العالم الثالث، مشاكل اجتماعية وبيئية وعمرانية كثيرة خلقتها بالدرجة الأولي الكثافات السكانية العالية وتدهور المستوي لاقتصادي. هذا بالإضافة إلى سوء التخطيط والتنظيم الحكومي وسوء توظيف الموارد الدولة المتوفرة.

وحين تتفاوت المدن اللّيبيّة بنوع المشاكل التي تعانيها إلا أنّه يمكن التعميم بأنّ جميعها يعاني مشكلتين رئيسيتين أجمع عليها المفكرون والباحثون والمعماريون المعاصرون وشريحة واسعة من العامة في ليبيا والمشكلتان هما:

تفاقم مشاكل التّلوث البيئيّ واضمحلال الهُويَّة العمرانيّة للمدن التاريخيّة.

ثانيًا - التّراث التاريخيّ العمرانيّ: المفهوم وسياسات الحفاظ

نظرًا لأهمية التُّراث العمرانيّ على المستوى الوطني والدوليّ وما يحمله من قيم ومبادئ تُسْهِمُ في تعزيز بعض العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع، نجد مجموعة من المساعي الهادفة التي تضع حماية وبقاء التراث نصب أعينها، ونتناول فيما يلي مفهوم التُّراث العمرانيّ وتصنيفه، وبعد ذلك نتناول الحفاظ

عليه من خلال توضيح مفهوم وسياسات الحفاظ، ونتناول –أيضًا- أهميته والتّحديات التي يواجهها، وأخيرًا نتناول قوانين الحفاظ على التُّراث العمرانيّ بشيءٍ من الإيضاح.

1. مفهوم التُّراث العمرانيّ التّاريخيّ:

يُعرف التُّراث التّاريخيّ بأنّه "صورة الماضي وتاريخه الذّي طوي الزّمان صفحاته وبين طياته أصالة الشُّعوب بانتمائها للمكان ومعاصرتها للزمان" **(عبد الجواد، 1987: ص160)** و-أيضًا- هو" إنتاج فترة زمنية تقع في الماضي وتفصلها عن الحاضر مسافة زمنية تشكلت خلالها هُوة حضارية" **(الورع، 1993).**

ويُعَرَّفُ التُّراث العمرانيّ بأنّه "وثيقة تاريخية وفنية وجزء من التُّراث السِّياسيّ والرُّوحيّ والرَّمزيّ وهو الحقيقة الثقافية واستمرارها وتعدد مجالات التُّراث العمرانيّ وتنقسم إلى المحيط البيئي للملكية، والمبنى، والأثاث والمنقولات الداخلية والخارجية" **(الشحات، 2003: ص18)**. وعرّفته لجنة المعايير المحاسبية الدوليّة للقطاع العام بأنّه "الأصول ذات الأهميّة النقابية أو البيئية أو التاريخية وتشمل المباني والتماثيل التاريخية والمواقع الجيولوجيّة والمناطق البيئية لحماية الطبيعة أو المخلوقات والأعمال الفنيّة حيث تتمتع بالخصائص الأساسيّة التالية:

- تتخطى قيمتها المضافة (من الناحية الثقافية أو التاريخية) قيمتها الاقتصادية.
- يوجد عليها قيود تشريعية لتحد من حرية المُلاَّك في التصرف بها.
- لا يمكن استبدالها.
- قيمتها الاقتصادية تزيد مع الزّمن عكس حالتها الفيزيائيّة (عوامل الإهلاك) والتّي تتدهور بمرور الزمن.
- يصعب تقدير عمرها الافتراضي لتغطية مئات السنين" **(أنيس، 2008: ص28)**.

و-أيضًا- عرّفتِ المادّة الأولى من مُسَوَّدة "ميثاق المحافظة على التُّراث العمرانيّ في الدول العربية وتنميته" التُّراث الإنسانيّ بأنه: "كلّ ما شيده الإنسان من مدن، وقرى، وأحياء، ومبانٍ، وحدائق، ذات قيمة تاريخية أثرية، أو معمارية، أو عمرانية، أو اقتصادية، أو تاريخية، أو علمية، أو ثقافية، أو وظيفية، ويتم تحيدها وتصنيفها وفقًا لما يلي:

- المباني التراثية: وتشمل المباني ذات الأهمية التاريخية والأثرية والفنية والعلمية والاجتماعية بما فيها الزخارف والأثاث الثابت المرتبط بها والبيئة المرتبطة بها.

- مناطق التُّراث الإنسانيّ: وتشمل المدن والقرى والأحياء ذات الأهمية التاريخية والأثرية والفنية والعلمية والاجتماعية بكل مكوناتها من نسيج عمراني وساحات عامة وطرق وأزقة وخدمات تحتية وغيرها.
- مواقع التُّراث الإنسانيّ: وتشمل المباني المرتبطة ببيئة طبيعية متميزة على طبيعتها أو من صنع الإنسان".

وهذا التعريف يحتوي على ثلاثة مصطلحات أساسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التُّراث الإنسانيّ، فتعرف المباني التراثية بأنها "تلك المباني التي تعطينا الشعور بالإعجاب وتجعلنا بحاجة إلى معرفة المزيد عن الناس الذين سكنوها وعن ثقافتهم، وفيها قيم جمالية، ومعمارية وتاريخية وأثرية واقتصادية واجتماعية وسياسية" **(Feilden ، 1994 ،P1)** تحظى المباني التاريخية بقبول مجتمعي وتفاعل إيجابي من قبل المجتمع من جهة، وأنّها تعبّر عن ظاهرة ثقافية واجتماعية معبرة عن ظواهر مادية ومعنوية أو فكرية في حقبة زمنية معينة من جهة أخرى.

والمناطق التراثية تعرف بأنّها " تلك المناطق التي تميز بيئة عمرانية متوازية شيّدت في عصر تاريخي حيث تشكل تراث يحفظ جذور الحضارة وسماتها وتعكس أحداث العصر الذي واكبته وتعد هذه البيئة نتاجًا لقيم وأعراف وفلسفة تخطيطية تصل هذه العصور التاريخية بما قبل بتجانس وتكامل واضح" **(الدواخلي، 1996: ص3)**.

ومن خلال تناول مفاهيم التُّراث الإنسانيّ نستنتج أنّ مفهوم التُّراث الإنسانيّ يتضمن عددًا من القضايا الأساسية والتي يمكن أنْ نوجزها فيما يلي:

- **أولًا-** يعدُّ مفهوم التُّراث الإنسانيّ مفهومًا حديثًا نسبيًّا بالمقارنة مع أنواع أخرى من التراث بالإضافة إلى أنه يقوم على نهج معقد يدمج كلًا من المفاهيم المألوفة من التراث بمفاهيم أخرى أكثر تعقيدًا مثل الحفاظ والترميم والتجديد والصيانة وغيرها، كما أنّه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالبعد الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع.
- **ثانيًا-** هناك فهم خاطئ لمفهوم التُّراث الإنسانيّ يتمثل في قصر المفهوم على المعابد والمباني الدينية والتاريخية والقصور والقلاع والحصون والأسوار التاريخية والبوابات والأنواع الأخرى للمباني التاريخية دون غيرها **(Florian، 1996، p:470)** ، وهذا الفهم في كثير من الأحيان لا يشمل المناطق السكنية التاريخية ومراكز المدن التاريخية التي تمثل تراثاً عمرانيًّا، بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك عناصر غير ملموسة من التُّراث الإنسانيّ

مثل العادات والمعتقدات والتي تؤدي دورًا أساسيًّا لتوضيح استخدام الفضاء و البيئة العُمْرانيّة.

- **ثالثًا-** يؤدي التُّراث الإنسانيّ بالإضافة إلى الأشكال الأخرى للتراث دورًا رئيسًا في التنمية المحلية وهذا يتطلب إعادة تعريف مفهوم التُّراث العمرانيّ من أجل تقييم الواقع الاقتصادي والاجتماعي المؤثر على أساليب إدارة التُّراث العمرانيّ كما أنّه يتصل بتنفيذ مبادئ التنمية المستدامة.

2. تصنيف التُّراث العمرانيّ:

يصنف التُّراث العمرانيّ إلى جانبين:

- **تراث مادي**: وهو الذي يتضمن المباني والعناصر المادية لأهميتها المعمارية والتاريخية.
- **تراث غير مادي**: وهو يضم القطع الأثرية المنقولة والحرف اليدوية، والفنون الشعبية، والمعارف التقليدية، والطقوس والشعائر، والتظاهرات الاحتفالية، والفنون البصرية والأدائية، والأدب واللغة واللهجات، والطب التقليدي، وتقاليد الطهي وغيرها مما يرتبط ارتباطاً وثيقًا بالتُّراث العمرانيّ **(Denhez ،1981 ،P.7).**

3- الحفاظ على التُّراث العمرانيّ:

تعريف الحفاظ:

يُعرّف الحفاظ بأنّه "التدخلات المادية في المنشآت الفعلية لضمان استمرار سلامتها الهيكلية" **(Marston ،1998)**، كما أنَّه " يهتم بحماية ووقاية الأبنية التاريخية أو ذات القيمة التاريخية وفق أساليب علمية متطورة كما أنّه يهدف إلى إطالة عمر المبنى التراثي، ومحاربة الأضرار التي تلحق بالممتلكات التراثية سواء الطبيعية أم البشرية" **(Steven ،1996)**. وهو -أيضًا- "عملية حماية المنشآت والعناصر والمفردات المعمارية ذات الخصائص التاريخية والثقافية والبصرية المتميزة، وصيانتها وإصلاحها" **(اللحام، 1997: ص6)** وهو -أيضًا-"الإجراءات والأعمال التي تتخذ لإطالة عمر التراث المعماري ومنع تلفه إذ يجب أن تتم عملية الحفاظ بدون الإضرار بالمبنى ومن دون تدمير أو تزوير لقيمته التاريخية" **(سعادة، 2008)**.

نستنتج من التعريفات المذكورة سابقًا أنّ مفهوم الحفاظ على التُّراث العمرانيّ يشمل جميع عمليات الحفاظ التي تتم للمباني التاريخية أو المناطق ذات القيمة الأثرية وعلى

جميع ما تحتويه من مبانٍ ذات أهمية أو منشآت معينة أو بيئة عمرانية مميزة أو نسيج عمرانيّ فريد، ويمكن تحقيق هذا من خلال عنصرين هما:

- **الأول** - تحقيق عملية الحفاظ اللازمة لكلّ ما هو ذي قيمة تراثية مرتبط بالمبنى الأثري باستخدام أحداث الأساليب والطرائق.
- **الثاني**- توفير الدعم المالي والتقني لتنفيذ أعمال الصيانة والحفظ اللازمة للمباني والمواقع الأثرية.

4- سياسات الحفاظ على التُّراث العمرانيّ:

هناك العديد من سياسات الحفاظ على التُّراث العمرانيّ التي جاءت بها الأدبيات المختلفة وهي تختلف من دراسة إلى أخرى، فهناك من حدد ستة أنشطة للحفاظ على التُّراث العمرانيّ وهي: الصيانة والتحسين والترميم وإعادة التأهيل وإعادة البناء وإعادة التطوير **(Buissink، 1985)** وهناك من حدد سياسات الحفاظ على النحو التالي: الحماية والترميم والحفاظ وإعادة التشكيل والتعديل وإعادة الاستخدام **(Fitch،1990)**. وفيما يلي نتناول أهم هذه السياسات.

- **الحماية**: يقتصر هذا النوع من السياسات على الحيزان التاريخية أو الأثرية، وأحيانًا يُتبع بالمناطق الحديثة ذات الطابع المميز، وتكون الحماية لمباني معينة أو للنسيج العُمْرانيّ أو للطابع المعماري، كما تتسع أحيانًا لكي تشمل حماية الهيكل الاجتماعي والاقتصادي جنبًا إلى جنب مع الهيكل العُمْرانيّ **(موسى، وعبد الغني ، 1991: ص34)**.
- **الصيانة**: "هي عملية معالجة تلف أو خلل بالمبنى وقع فعلًا أو يحتمل وقوعه وتكون بالوسائل المتبعة وتهدف إلى تحسين المظهر العام للمبنى، وهي عمل دوري يجب أن يتم بصفة مستمرة للحفاظ على المبنى" **(السلفي والبس، 2003)**.
- **الترميم**: " يقصد به أي تدخل يرمي إلى إعادة الكفاءة لأحد أعمال النشاط الإنساني، وتهدف عملية الترميم إلى إعادة المباني والمناطق التاريخية إلى حالتها الأصلية عند إنشائها" **(اليزل، 1988: ص 3)**. - وأيضًا- هو "إعادة تكوين الجزء المفقود أو التالف من العنصر المعماري للمبنى، بالإضافة لمنع التدهور وما يلزمه من عمليات ضرورية لصيانة العنصر التاريخي" **(عبد الرحمن، 2003، ص70)**.

- **إعادة التشكيل**: هو " إعادة تجميع أجزاء مبنى تاريخي سواء في مكانه أم في مكان جديد باعتباره أثر قومي مثل نقل معبدي أبوسم بل والفيلة بأسوان" **(إبراهيم، وشديد، 2006: ص707)**.
- **إعادة الاستعمال**: "عملية إعادة توظيف المباني ذات القيمة الأثرية والتاريخية في استعمالات جديدة تلاؤم التطور الحالي وفي الوقت نفسه تضمن استمرارية حياة تلك المباني والمحافظة عليها بصورة عملية وهذه السياسة تعدُّ في حدّ ذاتها تعويضًا عمّا يتم إنفاقه على عمليات الترميم والصّيانة حتى تحقق عائداً اقتصادياً بشرط ألا تمثل هذه العملية أية خطورة على المنشأ الأثري أو أي تعارض مع قيم أو مبادئ المجتمع" **(مدبولي، 1992: ص26).**
- **التجديد**: كلمة التجديد بصفة عامة سواء في السياسة أم التخطيط ليس لديها تعريف محدد ويبدو أنّ هذا المصطلح قد تم اعتماده من السياسيين والمخططين والمديرين في البناء الثقافي والاجتماعي والمعماري والقطاعات اللازمة لتتناسب مع جدول أعمالها المتغيرة **(Keaney،2005)** ويعرف التجديد بأنّه "استخدام التمويل العام لدعم مبادرة تهدف إلى تحقيق تحسن في أحوال السكان المحرومة أو الأماكن" **(RLAEDC، 2002)** وعادةً ما تستخدم سياسة التجديد من أجل إضفاء مظهر شكلي جديد يتفق مع النمط والذوق العام لوقت إجراء تلك العملية.

ممّا سبق تلخيص ما يلي:

- **أولاً-** إنّ سياسات الحفاظ على التُّراث العمرانيّ من صيانة وترميم وتكييف، وإعادة استخدام وإعادة تشكيل وإحياء وتجديد تسمح للتراث العُمْرانيّ بتحقيق فوائد جمالية وبيئية واقتصادية.
- **ثانيا** - تتيح السياسات المختلفة الفرص أمام القائمين على عمليات الحفاظ في اختيار الأسلوب المناسب والتعامل مع التحدي الإبداعي في إيجاد السبل المناسبة لتلبية المتطلبات العُمْرانيّة للموقع الأثري بحيث تكون آمنة ودائمة ومفيدة من جهة، والإبقاء على طابعها التاريخي من جهة أخرى.
- **ثالثا-** الإدارة السليمة للتراث العُمْرانيّ من خلال السياسات المختلفة للمحافظة عليه تعد أمرًا ضروريًّا كجزء من الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

- **رابعا-** تساعد سياسات الحفاظ على بقاء المبنى الأثري بما يحمله من مميزات عمرانية وتاريخية.

5- أهميّة الحفاظ على التُّراث العمرانيّ:

ظهرت أهميّة الحفاظ على التُّراث العمرانيّ على السّاحة الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وما خلفته من دمار وتخريب للمباني التاريخية وللمواقع الأثرية ممّا استدعى تدخل المجتمع الدولي لوقف تدمير مواقع التُّراث العمرانيّ العالمي، فعقد في عام 1931م مؤتمر دولي في اليونان، وتوالت المؤتمرات الداعمة للحفاظ على التُّراث العمرانيّ، ويمثّل التُّراث العمرانيّ -الآن- أهمية كبرى للمجتمعات المحليّة بما يحمله من قيم وطنية وللمجتمع الدولي بما يحمله من قيم إنسانية متعددة، ومن أسباب الحفاظ على التُّراث العمرانيّ لأنّه:

- **مورد للدخل القومي**: تمثل المباني التراثية والمناطق التاريخية مصدرًا رئيسًا من مصادر الدخل القوميّ ومصدرًا للجذب السياحي، وذلك باعتبارها إرثًا تراثيًّا حيث يحتفظ بالعديد من الشواهد العُمْرانيّة والاجتماعية والتاريخية والتي تعكس مسيرة المدينة على مرّ التاريخ **(أبو غزالة، 2012: ص8).**
- **أساس لتنمية المجتمع المحلي**: تستخدم اليوم عدد من الدول الأوروبية التراث الثقافي بوجه عام باعتباره استراتيجية لتحسين فرصهم في المستقبل **(Belinda، 2005،P.3)**. فواحدة من التحديات الرئيسة للتنمية الحضرية العالمية هو الحفاظ على التُّراث العمرانيّ من هياكل ومواقع أثرية تروج لهُوية الماضي واستمرارية المكان.
- **أساس للمحافظة على الثقافة المحلية والهُويَّة العُمْرانيّة**: يساعد التُّراث العمرانيّ على تعزيز البعد الثقافي داخل المجتمع من خلال تأكيد فكرة الافتخار بالحضارة السابقة واعتزاز بقيم الماضي وتعزيز الشعور بالانتماء والهُويَّة كما أنّه يُسهم في قدرة المجتمع على التأمل الذاتي **(Belinda، 2005، P.4)**.
- **أساس للتنمية الاقتصادية المستدامة**: تسهم الأصول التراثية في التنمية الاقتصادية المستدامة والازدهار والتقدم الاقتصادي من خلال توفير أماكن للجذب السياحي في المراكز الحضرية والمناطق الإقليمية، وجذب الاستثمار وخلق المزيد من فرص العمل وتوفير منافع بيئية من خلال تقليل مخلفات الهدم وانخفاض الموارد اللازمة للهدم وإعادة البناء.

6- تحديات التُّراث العمرانيّ:

هناك عدد من العوامل التي أدّت إلى تدهور مناطق التُّراث العمرانيّ، منها **(عواد، 2007: ص133)** عوامل طبيعيّة، وبشرية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية، وعمرانية، وإدارية. سنتناول بشكل موجز فيما يلي أهم هذه العوامل، ومن ثم نتناول أهم تحدٍ للتراث العُمْرانيّ في القرن الواحد والعشرين وهو تحدّي تغيّر المناخ للتراث العُمْرانيّ كما أنّ هذا التّحدي يمكن إدراجه تحت جميع العوامل المذكورة – السابق- وهي:

- **العوامل الطبيعية**: هي العوامل الناتجة عن خصائص البيئة الطبيعية المتمثلة في الإشعاع الشمسي **(شاهين، 1975)** والمُناخ من حرارة ورياح وأمطار، والكوارث الطبيعية منها: الفيضانات والزلازل والبراكين والبرق والرعد، والمشاكل البيولوجية ومنها الحيوانات الضارة والطيور والحشرات والنباتات والفطريات والبكتريا **(الشريف، 2008: ص9)**.
- **العوامل البشرية**: تمثل اعتداءات البشر على المباني التاريخية قضية مزمنة جرت على هذه المباني أفدح النتائج وجرت على التاريخ الحضاري خسائر جسيمة **(عباس، 2006: ص67،** مثل: الحرائق (مثال حريق المسجد الأموي في أواخر العهد العثماني، وحريق المسجد الأقصى بالقدس الذي تسبب في وقوع السقف والمنبر الحلبي) **(سعد، 1984: ص101)**، وأعمال الهدم والتخريب والسرقة والتّرميم الخاطئ والحروب، وقله الوعي.
- **العوامل الاجتماعية**: منها غياب الوعي الثقافي والاجتماعي لدى سكان مناطق التُّراث العمرانيّ بأهمية القيمة التاريخية والتراثية والجمالية لتلك المناطق وغياب الإحساس بالانتماء و-أيضًا- النمو السكاني المتزايد، والتحول الاجتماعي.
- **العوامل الاقتصادية**: منها إهمال الصيانة الدورية اللازمة لحفظ المباني التراثية، وهدم المباني التراثية نتيجة القيمة العقارية المرتفعة في تلك المناطق، وتحول القاعدة الاقتصادية للمدن في عصر العولمة وغزو المستعمرات التجارية للمناطق السكنية، وعدم توفير الدعم والتّمويل اللازم للقيام بعمليات حفظ التّراث.

7- تهديد تغير المناخ للتراث العُمْرانيّ:

تغيّر المُناخ "يعني أي: تغيّر في المُناخ الزمني الذي يمكن أنْ يكون نتيجة للعوامل الطبيعية والنشاط البشري على حدً سواء" **(Barr،2008)** كما أنّ هذا المصطلح في كثير من الأحيان يشير إلى ظاهرة الاحتباس الحراري للمناخ والتي تعني اختلافات طبيعية ناتجة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن النشاط البشري **(United Nations 1992)**. ويشكل تغيّر المناخ تهديدًا خطيرًا لكثير من مواقع التراث، من خلال مجموعة من التهديدات المناخية والتي تشمل الفيضانات، وزيادة الظواهر الجوية المتطرفة، والتصحر، وتدهور التربة المتجمدة، واضمحلال المناظر الطبيعية الثقافية وقد أثبتت التجارب العلمية بأن حماية مواقع التّراث العمرانيّ هي مسألة في غاية الصعوبة نظرًا؛ لأنّها متنوعة جدًّا.

ثالثًا- التمويل ودوره في الحفاظ على المدن التاريخية:

حظي موضوع إدارة التمويل للمدن التاريخية باهتمام واسع النطاق من قبل صناع القرار الحكومي والخاصّ بما في ذلك المنظمات الدولية والسلطات الوطنية والمحلية، والمنظمات غير الحكومية، لمى لهذه المدن من خصوصية ثقافية، وكذلك صلتها بالتنمية المستدامة الحضرية والسياحية والصناعات التقليدية الإبداعية في عدد من المجالات حيث إنّ الحاجة إلى الاستثمار بما يحقق الاستدامة التشغيلية والحفاظ على قيمة الأصول التاريخية يعوقها عدد من التحديات منها:

- ازدياد عدد المباني والمواقع التّراثيّة والتي تحتاج إلى صيانة وترميم، الأمر الذي يتطلب زيادة في تكلفة التّمويل وارتفاع حجم النّفقات.
- عدم وجود جهة محدد حكوميّة أو خاصّة مالكة لهذه المباني التاريخيّة، تستطيع الجهات الممولة وضع ضوابط وآلية لإعمال الصيانة والترميم، خلال جدول زمنيّ محدد.
- اقتران تحقيق الاستدامة الوظيفيّة بناء على خطة محدد تضعها الجهات الممولة، تحول دون إمكانية التوافق بين الجهات المالكة والجهات الممولة لأعمال التّرميم والصيانة وإعادة التّشغيل
- عجز التمويل والقيود على الموارد العامة وهي قضية حرجة دوليًّا، وهذا يدعو بإلحاح إلى إيجاد أشكال جديدة للتمويل من أجل إدارة متطلبات التمويل في المستقبل، وتوفير الوسائل الضرورية لتحقيق الاستقرار في قيمة المباني

التراثية لتحقيق تحسينات التمويل وتخفيض التكلفة لضمان توفير التمويل اللازم في المستقبل.

1- تعريف تمويل المدن التاريخية:

إن النظرة التقليدية والمبدئية للتمويل تتمثل في الحصول على "الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي تتركز أساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة" **(عاشور، وحاج، 2006: ص9)** ويرى الباحث إنّ تمويل المدن التاريخية وإدارتها يشكلان أحد أهم المقومات الأساسية لخلق أسواق تاريخية مستدامة يحافظ من خلاله على الهُويَّة التقليدية للمدن التاريخية في إطار تطوير القوى المنتجة فيها وتوسيعها وتدعيم رأس المال.

وهناك ثلاث قضايا رئيسة ترتبط بشكل وثيق بتكوين وتهيئة مصطلح تمويل التُّراث العمرانيّ التاريخي وهي: **الأولى-** هي ردّ الفعل الدوليّ ضد الإضرار بالتراث والعوامل السلبية وتأثيرها على التُّراث العمرانيّ التاريخي **الثانية-** هي الحاجة إلى حماية والحفظ على هذا التراث وبقائه للأجيال القادمة.

الثالثة- وهي نتيجة لتزايد فهم وقبول مبادئ الحفاظ على التُّراث العمرانيّ التاريخي.

2- أشكال تمويل للمدن التاريخية:

للتمويل أشكال متعددة منها:

2-1- التمويل المباشر وغير المباشر:

- **التمويل المباشر**: يعبّر التمويل المباشر عن "العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي" **(عاشور، وحاج، 2006: ص11)** وهذا النوع من التمويل يتخذ صورًا متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين.
- **التمويل غير المباشر**: يعبّر هذا النوع عن كل طرائق وأساليب التمويل غير المباشرة والمتمثلة في الأسواق المالية والمصارف وجميع المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين.

2-2- التمويل المحلي والتمويل الدولي:

- **التمويل المحلي**: يعرف "بأنّه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة" **(عبد الحميد، 2001: ص22)**.

- **التمويل الدولي**: يعتمد هذا النوع على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات والهيئات المالية الدولية أو الإقليمية مثل صندوق النقد الدولي والمصرف العالمي للإنشاء والتعمير.

2-3- تمويل مادي وتمويل معنوي:

- **التمويل المادي**: هو تمويل المناطق والمباني التاريخية بالمعونات والمنح والقروض طويلة وقصيرة الأجل.
- **التمويل المعنوي**: ويتمثل في تقديم الدعم الفني والخبرات التقنية، مثل الوكالة الألمانية للتعاون الفني والتي تقوم بصفة خاصة بتقديم المعونة الفنية لمشروعات التنمية العُمْرانيّة.

3- أولويات التمويل ومفهوم القيمة التاريخية:

يعدُّ الهدف من تحديد القيمة التاريخية للمناطق والمباني التاريخية هو تحديد أولوية واتجاهات أسلوب التعامل معها للإسهام في تحديد أفضل طريقة لصيانة هذه المناطق وترميمها وتأهيلها. والقيمة هي عبارة عن "تصورات ومفاهيم ديناميكية صريحة أو خفية تميز الفرد والجماعة وتحدد ما هو مرغوب فيه اجتماعيًّا وثقافيًّا" **(حسن ، 1997)** والقيمة إمّا أن تكون ذاتية أي ما يدركها العقل وهي حقائق ثابتة في الوجود مثل قيمة الليل والنهار والهواء **(حواس ، 2002)** ، وإما أن تكون موضوعية وهي عندما يكون الشَّيء من صنع الإنسان مثل المنشآت المعمارية. وتتنوع قيمة التُّراث العمرانيّ التاريخي من قيمة معمارية تاريخية إلى جمالية ووظيفية واجتماعية واقتصادية، ويتم تحديد قيمة المناطق والمباني التراثية من خلال عدة شواهد ومظاهر تظهر جانبًا معينًا فمثلًا عملية الحكم على المناطق بأنّها ذات طابع تاريخي وتمييزها عن المناطق الحديثة يتم من خلال مجموعة من الشواهد والمظاهر التي تُظهر مدى قدمها حيث تكتسب هذه المواقع أو المناطق قيمتها عبر التقدم في وحدة الزمن والدور الذي كانت تمثله خلال حقبة تاريخية معينة وهي بذلك تُعَدُّ بمثابة الأجزاء من الأراضي التي يكون لأهميتها التاريخية أو الأدبية أو الأسطورية ما يبرر حمايتها **(غنيم: 1992: ص5)**.

4- التمويل الحكوميّ:

تلتزم وتتعهد الحكومات من أجل حماية وحفظ التُّراث العمرانيّ التاريخي بتقديم التمويل اللازم لإدارة عمليات الصيانة والترميم والحفاظ على التُّراث العمرانيّ من مباني ومواقع أثرية، ويعدّ التمويل أحد أهم ركائز تطبيق وتنفيذ أية استراتيجية أو خطة

للصيانة والحماية، ويعد مستوى تمويل الحفاظ على التُّراث العمرانيّ التاريخي على المستويين الدولي والوطني و ينال الأولوية الواجبة لأهميته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للإنسانية بالرغم من عديد العراقيل التي قد يوجهها التمويل الحكومة، و تتلخص أهمية دور التمويل الحكومي في العوامل التالية.

- مرونة الدعم الحكومي في وضع أكثر من خطة زمنية (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد) بما تتناسب وأهمية المشروع وإمكانية الحكومة المالية في عملية التمويل. كما أن هناك عددًا من العوائق أمام التمويل الحكومي منها:

أ. التمويل الحكومي محدد بأهمية المشروع للمجتمع مما يتأثر بقرارات الدولة من استمرار أو وقف للمشروع.

ب. العجز الحادّ في الموارد المالية الحكومية؛ لانعدام وجود التمويل الكافي لتمويل مشروعات وترميم التُّراث العمرانيّ وحفظه وصيانته بالإضافة إلى تكلفته الكبيرة نسبيًّا**(علام وآخرون، 1997: ص308)**.

ج. الضغوط المتضاربة على الموارد المحدودة للدولة.

لذلك فإنّ التمويل الحكومي يحتاج إلى:

- مواجهة متطلبات التمويل المتزايدة من خلال إيجاد حلول جديدة ومتطورة مثل سدّ عجز التمويل وزيادة حجم التمويل، وترشيد الوسائل واستخدام أكثر كفاءة من الأصول المتاحة.
- تشجيع قدرة المواقع التراثية على توليد الإيرادات الخاصة بها، ويكون من المناسب أنّ يتمثل هذا التشجيع الحكومي من خلال تقديم دعم قصير أو طويل الأجل وكذلك المنح القصيرة للتغلب على بعض العقبات المعينة.
- استغلال العديد من مواقع ومباني التُّراث العمرانيّ غير المُستغَلَّة حتى –الآن- على الرّغم من توفير الإمكانيات التجارية، وخاصة في مجال السياحة.

الخلاصـــــــــة:

يستخلص الباحث من المذكور سابقًا ما يلي:

تُعَدُّ الهُويَّة المعماريّة للمدن التاريخية تعبيرًا حيًّا عن ثقافة المجتمع الليبي، فهي الترجمة لطابع المجتمع في أبعاده المادية والروحية، وهي تذكير دائم وحلقة وصل بين المراحل الكبرى للتطور في ثقافة الشخصية الوطنية وجب الحفاظ عليها من خلال تبني سياسة التمويل الحكومي لها، من خلال اعتماد برامج الحماية الصيانة الترميم وإعادة التشكيل وإعادة الاستعمال والصيانة.

- يساعد الحفاظ على الهُويَّة المعمارية للمدن التاريخية على تحقيق الصالح العام حيث إنّه يسهم في وقاية الممتلكات الثقافية والتاريخية، ويساعد على حماية المال والصالح العام، ويسهم في تحسين نوعية الحياة، وتقديم الدعم الإداري والتشغيلي، والشعور بالانتماء. كما أنّه يحقق التنمية الاقتصادية وتحريك عجلة النمو والتقدم وتحقيق التنمية المستدامة.
- هناك فهم خاطئ لمفهوم الهُويَّة المعمارية للمدن التاريخية يتمثل في قصر المفهوم على المعالم والمباني الدينية والتاريخية والقلاع والحصون والأسوار التاريخية والبوابات والأنواع الأخرى للمباني التاريخية دون غيرها من مواقع ومدن تاريخية.
- يؤدي فهم مفهوم الهُويَّة المعمارية للمدن التاريخية بالإضافة إلى الأشكال الأخرى للتراث دورًا رئيسيًّا في التنمية المحلية وهذا يتطلب إعادة تعريف مفهوم الهُويَّة العُمْرانيّة للمدن التاريخية من أجل تقييم الواقع الاقتصادي والاجتماعي المؤثر على أساليب إدارة التُّراث العمرانيّ، كما أنّه يتصل بتنفيذ مبادئ التنمية المستدامة.
- التمويل الحكومي محدد بأهمية المشروع للمجتمع مما يتأثر بقرارات الدولة من استمرار أو وقف للمشروع، كما أنَّ العجز الحادّ في الموارد المالية الحكومية يؤدي إلى عدم وجود التمويل الكافي لتمويل مشروعات ترميم وحفظ وصيانة التُّراث العمرانيّ بالإضافة إلى تكلفتها الكبيرة نسبياً.
- هناك عدد من البدائل المناسبة؛ لتمويل التُّراث العمرانيّ منها الحوافز والتدابير الضريبية لصالح المحافظة على التراث، ومشاركة المنظمات غير الحكومية، ومشاركة القطاع الخاص، والشركات الخاصة، والتمويل الذاتي، والمنظمات الدولية والإقليمية الداعمة لحفظ التراث.
- نستنتج من هذه الدِّراسة مجموعة من القضايا الخاصة بتمويل التُّراث العمرانيّ من أهمها تحديات التمويل الحكومي وعدم الرغبة في تقديم المساعدات، وعدم وجود خطة ذات منهج لتحديد الاحتياجات التمويلية، وعدم وضع تقدير فعال لتكاليف المشروع، وعدم تجنب التكاليف غير الضرورية، وعدم تصنيف المباني التاريخية، والقدرة المحدودة لسوق العقارات، وازدواجية الدعم، وعدم وجود خطة للترويج، وبطء علمية تقديم التمويل، وعدم وجود محفزات استثمارية للجهات الداعمة.

التوصيّات:

- احتياج عدد من المواقع التراثية إلى مساعدة من الحكومات؛ لتمكين المواقع التراثية من تحديد واستغلال هذه الفرص حيث إن عددًا من مواقع ومبانٍ التُّراث العمرانيّ غير مستغلة حتى –الآن- على الرغم من توفير الإمكانيات التجارية وبخاصّة في مجال السياحة.
- يجب مواجهة متطلبات التمويل المتزايدة ومعالجة قضايا التمويل المختلفة، من خلال إيجاد حلول جديدة متطورة، مثل: سدّ عجز التمويل، وزيادة حجمه، وترشيد الوسائل لتكون أكثر كفاءة للأصول المتاحة.
- إيجاد بدائل مناسبة للتمويل، وإشراك المجتمع المدني من منظمات غير حكومية وغير هادفة للربح وإيجاد أرضية مشتركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وتعزيز المشاركة المجتمعية.
- تشجيع قدرة المواقع التراثية على توفير الإيرادات الخاصة بها، ويكون من المناسب أنْ يتمثّل هذا التشجيع الحكومي من خلال تقديم دعم قصير أو طويل الأجل، وكذلك مِنح قصيرة للتغلب على بعض العقبات المعينة في الوقت الحالي.
- إنشاء مركز لتسهيل التعاون والتنسيق بين جميع الوكالات والجهات التي تقدم دعمًا للتراث العُمْرانيّ تحت رعاية وزارة الثقافة والحكومة المحلية ووزارة المالية، حيث يهدف هذا المركز للوصول إلى نهج متسق لمعايير الحماية والحفظ ومراقبة معايير الجودة والمساواة في الفرص والدعم المالي.

المصادر والمراجع:

اللغة العربية:

1. (المعجم الفلسفي) (1927) م مجمع اللغة العربية، طبعة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة
2. الهُويَّة وقضاياها في الوعي العربي المعاصر (نوفمبر 2013م) -مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة كتب المستقبل العربي، (68) الطبعة الأولى –بيروت
3. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية (2009م) سلسلة العلوم الهندسية المجلد (31) العدد (1)
4. محمود دازة (1985م) مراحل التغير في التعبير المعماري والعمراني بمدينة طرابلس وخلفيته التاريخية (مرحلة الاستعمار لإيطالي ورقة مقدمة لندوة الملامح المعمارية والعمرانية لمدينة طرابلس.

5. عيد محمد عبد السميع ويوسف، وائل حسين،)٢٠٠٤م2 التشكيل العُمْرانيّ ودعم استدامة المسكن، ندوة الإسكان الثانية (المسكن الميسر)، الرياض، السعودية.
6. غادة رزوقي (10-7ايلول /سبتمبر (التّعبير عن هُوِيَّة العمارة العربية الإسلامية المعاصرة) ورقة قُدّمت إلى: المؤتمر المعماري الأول لنقابة المهندسين الأردنيين (العمارة العربية الإسلامية المعاصرة - إشكالية الهُويَّة)عمان.
7. محمد عابد الجابري (يونيو 1997م) قضايا في الفكر المعاصر، المستقبل العربي عدد228 بيروت
8. محمد عابد الجابري (فبراير 1998م) العولمة والهُويَّة الثقافية عشر اطروحات.. الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت.
9. عيد محمد عبد السميع ويوسف وائل حسين (2004م) التشكيل العمرانيّ ودعم استدامة المسكن، ندوة الاسكان الثانية (المسكن الميسر، الرياض، السعودية).
10. طارق عبد السلام محمد %)2002م.شعبان 1423م) نحو هُوِيَّة معاصرة لعمارة المناطق الصحراوية دراسة مقارنة للهوية المعمارية بمشروعي ساحة الكِندى وفندق الكونتنتال بمكة المكرمة مؤتمر ندوة الصحراء ومشاكل البناء بها. الرياض، السعودية.
11. عبد الحميد سراج ود/محمد السيد-)1992م) التجربة السعودية في تأصيل التُّراث العمرانيّ والمحافظة عليه -المؤتمر العلمي الدولي الثاني -كلية الهندسة بجامعة الازهر -جمهورية مصر العربية
12. الباحث راشد كمال عبد المجيد جبورة -)1996م) بحث بعنوان أثر نظريات التخطيط في الشكل الحضري للمدن السودانية-(دراسة حالة الخرطوم الكبرى)جامعة الخرطوم.
13. يوسف، ممدوح علي،) ٢٠٠٠ م واجهات المباني -مفاهيم ومفردات وتشكيل، المؤتمر المعماري الدولي الرابع (العمارة والعمران) على مشارف الألفية الثالثة، الجزء الأول، قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، مصر
14. وزارة التخطيط العمرانىّ-الإدارة العامة للمباني (لائحة البناء للعام 2008م-(لائحة تعديلات عام2013م، وزارة التخطيط العمراني-هيئة المساحة
15. بهنسى،د. عفيف 2004م خطاب الاصالة في الفن والعمارة .الطبعة الاولى ،دار الشرق للنشر.

17. إبراهيم، وحيد زكريا، وشديد، منال (2006). "تأثير تجديد المباني ذات القيمة التاريخية على تجديد الفراغات الحضرية المتاخمة لمها، مؤتمر قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، المؤتمر الدولي الثالث، القاهرة.
18. أبو غزالة، أسعد (2012). "الأبعاد الاقتصادية لتصنيف وترتيب المباني التراثية والحفاظ عليها نحو مدخل لتفعيل التنمية المستدامة للمدن التاريخية"، منشورات المؤتمر والمعرض الدولي الثالث للحفاظ على التُّراث العمرانيّ، دبي، 17-19 ديسمبر.
19. أنيس، أحمد رجائي (2008). "تقييم المباني التراثية"، ورقة بحثية، جمعية خبراء التقييم العقاري، القاهرة.
20. توفيق، طارق محمد (2004). "منهجية استخدام الحاسب الآلي في دراسة وتحليل العطاءات في مصر"، رسالة ماجستير، هندسة حلوان، القاهرة.
21. جمال، أحمد وسليمان، منى (2000). "الشراكة والتنمية الحضرية المستدامة للبيئات التراثية بين الواقع والطموح، رؤية مستقبلية لمنطقة القاهرة القبطية".
22. حسن، محمود حسن (1997). "أحياء المناطق التاريخية من خلال إعادة توظيفها، دراسة تطبيقية للمنطقة التاريخية برشيد"، رسالة ماجستير، كلية التخطيط العُمْرانيّ، جامعة القاهرة.
23. حواس، سهير زكي (2002)."القاهرة الخديوية" مركز التصميمات المعمارية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
24. الخضراوي، ريهام كامل (2003). "الحفاظ على التُّراث العمرانيّ لتحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال مؤسسات المجتمع المدني – دراسة حالة واحة سيوة"، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، مصر.
25. خضير، أحمد طلعت (2010). "دور هندسة القيمة وآثره في خفض التكاليف الكلية لمشروعات التشييد"، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، القاهرة.
26. خليل، رانيا فوزي (2003). "مشروعات التنمية المتواصلة للارتقاء بالمناطق العُمْرانيّة المتدهوة في مصر"، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة بالمطرية، جامعة حلوان، القاهرة.
27. الدواخلي، أماني (1996). "التلوث البيئي وانعكاسه على المدينة الإسلامية القديمة"وماجستير غير منشور، كلية التخطيط، جامعة القاهرة.

28. راشد، أحمد يحيي (2002). "استدامة البيئات التراثية: توثيق العمران التراث كمدخل لعملية الحفاظ – دراسة لقلعة الرميلة بمدينة العين".
29. سالم، منير محمود (2000). "محاسبة التكاليف بين النظرية والتطبيق"، مكتبة جامعة عين شمس، القاهرة.
30. سعادة، أيمن عزمي جبران (2009). "آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني – حالة دراسية للضفة الغربية"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
31. سعد، كواكب (1984). "منبر المسجد الأقصى"، ضمن دراسات في تاريخ وآثار فلسطين، جامعة حلب، المجلد الأول.
32. السلفي، جميل والبس، عبد الحميد أحمد (2003). "الصيانة والترميم كوسيلة لحفظ التُّراث العمرانيّ التجربة السعودية"، مؤتمر انتربيلد الدولي العاشر للبناء والتشييد، القاهرة، مصر.
33. السمادوني، عادل (1993). "دورة في دراسة وتحليل العطاءات"، مكتبة كلية الهندسة المطرية جامعة حلوان، جامعة القاهر.
34. شاهين، عبد المعز (1975)"طرائق صيانة وترميم الآثار والمقتنيات الفنية"، الهيئة المصرية للكتاب، مصر.
35. الشحات، أحمد محمود (2003) "الاستدامة في مشروعات الحفاظ العُمْرانيّ والمعماري"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، القاهرة.
36. الشريف، عمران أحمد (2008). "صيانة وترميم المعالم الأثرية"، ندوة الاتجاهات المعاصرة في إدارة التراث الثقافي، مراكش، المغرب.
37. الطويل، حاتم عبد المنعم، إعادة تأهيل المركز التقليدية للمدينة العربية التجربة اللبنانية، حالة دراسية جامعة بيروت، لبنان.
38. عاشور، كتوش، حاج، فورين (2006). "دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية" منشورات الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية، جامعة بسكرة، الجزائر، 21-22 نوفمبر.
39. عباس، ناهد نجا (2006). "النمو العُمْرانيّ للمدن المصرية وتأثيره على المناطق الأثرية"، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة طنطا، مصر.

40. عبد الحميد، عبد المطلب (2001) "التمويل المحلي والتنمية المحلية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
41. عبد الرحمن، أماني سيد (2003). "المواثيق والتوصيات الدولية للتعامل مع التراث المعماري والعمرانيّ، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.
42. عبد الفتاح، شهاب الدين محمد (2012). "إدارة تمويل مشروعات إعادة تأهيل المناطق التاريخية – دراسة حالة القاهرة التارخية "، كلية الهندسة المطرية، جامعة حلوان، مصر.
43. عبد الجواد، توفيق أحمد (1987). "العمارة الإسلامية فكر وحضارة"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
44. علام، أحمد وآخرون (1997). "تجديد الأحياء"، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.
45. عواد، أحمد (2007). "الاستدامة العُمْرانيّة في المناطق ذات القيمة التاريخية"، رسالة ماجسيتر غير منشورة، كلية الهندسة بشبرا، جامعة بنا، مصر.
46. غنيم، محمد صلاح الدين خيري (1992). "رصيد التغيرات في عمارة وعمران المناطق ذات القيمة الحضارية مع ذكر خاص لمدينة القاهرة، مدخل للحفاظ والتحكم، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.
47. فوزي، رانيا وشبكة، شاهدان أحمد (1959). "دور المنظمات الغير حكومية في تنمية المجتمعات العُمْرانيّة الجديدة" منشورات مؤتمر مستقبل المجتمعات العُمْرانيّة الجديدة، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والهيئة العامة للتخطيط العُمْرانيّ، مجلس وزراء الأسكان العرب، القاهرة.
48. قاسم، شاوش لمياء (2005) "الأسواق المالية الناشئة مع دراسة حالة بورصة الجزائر"، ماجستير جامعة البليدة، الجزائر.
49. اللحام، نسرين رفيق (1997) "الحفاظ على المباني التراثية وتوظيفها"، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، القاهرة.
50. محمد فكري، ونشوى صالح (2006) "تنظيم أدوار المشاركين في مشروعات الحفاظ على المباني والمناطق الأثرية"، بحث مقدم في المؤتمر الدولي للمدن التراثية، الأقصر، مصر.
51. مدبولي، مصطفى كمال (1992) "إعادة تأهيل المناطق المركزية ذات القيمة التاريخية في الدول النامية"، دراسة حالة القاهرة، منطقة الدرب الأحمر، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

52. موسى، مجدي محمد وعبد الغني، جمال الدين (1991). "فلسفة البناء بمناطق الآثار" منشورات المؤتمر العلمي الأول، كلية الفنون الجميلة، جامعة حلوان.
53. الورع، مأمون (1993). "دور المؤسسات التعليمية في الوثيق والحفاظ على المدينة الإسلامية القديمة"، مؤتمر الحفاظ على التراث المعماري في الأردن والعالم العربي، جامعة الأردن، عمان.
54. اليزل، سمير سيف (1988). "الترميم المعماري لإحياء التراث المعماري والفني"، الدار الفنية للطباعة، القاهرة، مصر.

مراجع باللغة الإنجليزية:

1. Nelson، H. architectural character; identifying the visual aspects of historical -buildings. Http. Oldhousewep_com.htm
2. lynch، k، the image of the city، mitprees، Cambridge Mass.، 19
3. benswessi A، the search for hdetityhn the human contex for tripol ،paper presented in the international bienal de urbanism، Buenos aires nov. 8-11، 1996
4. Google maps-2018.
5. Adsetts، N. (1989). 'Partnership leads to city's rebirth' in Development Review، V.1، N.10، p.7-8.
6. Antolovic، J. (2001) Financing the protection and preservation of the architectural heritage: the Croatian experience، Proceedings of an international seminar organized by UNESCO under the theme of "Management of Private Property in the Historic City Centers of European Countries in Transition"، Bucharest، omania، 25-29 April 2001.
7. Augustin Colette et.al، (2010) Case Studies on Climate Change and World Heritage، World Heritage Convention، UNESCO.
8. Barber، T. (2000) Funding Heritage-Led Regeneration، Context، No. 68 (December)، pp. 16-18.
9. Barr، S. (2008). The Effects of Climate Change on Cultural Heritage in the Polar Regions. Petzet، M. and Ziesemer، J. (eds.)، Heritage at Risk. ICOMOS World Report 2006/2007 on

Monuments and Sites in Danger. < http://www.international.icomos.org/risk/world_report/2006-2007/index.htm> (accessed 29 October 2012).

10. Beaumont، C. (1996) Smart States Better Communities. National Trust for Historic Preservation.
11. Belinda Yuen، (2005). "Strengthening Urban Heritage In Singapore: Building Economic Competitiveness and Civic Identity"، Global Urban Development، Vol 1، Issue 1.
12. Benhamou، F. (1996) “Is Increased Public Spending for the Preservation of Historic Monuments Inevitable? The French Case” ، Journal of Cultural Economics، Vol. 20، pp. 115-31.
13. Benhamou، F. (1997) “Conserving Historic Monuments in France: A Critique of Official Policies”، in Hutter، M. and Rizzo، I. (eds) (1997) Economic Perspectives on Cultural Heritage، Macmillan، London، pp. 196-210.
14. Blake، J.L. and Lowe، S. (1992) Using the Community Reinvestment Act in Low Income Historic Neighborhoods. National Trust for Historic Preservation، Information Series Number 56.
15. Buissink، J. D.، Ed. (1985) Aspects of urban renewal: report of an enquiry by questionnaire concerning the relation between urban renewal and economic development، The Hague: International Federation for Housing and Planning (IFHP).
16. Cassar، M، (2005)، Climate Change and the Historic Environment ، London، English Heritage، ttp://www.ucl.ac.uk/sustainableheritage/research/climatechange/index.html.
17. Costonis، J. (1997) “The Redefinition of Property Rights as a Tool for Historic Preservation” in Schuster، M.، de Monchaux، J. and Riley، C.A. (eds)، Preserving the Built Heritage: Tools for Implementation، Salzburg Seminar، University Press of New England، Hanover، NH.

18. Delvac، W.F.، Escherich، S. and Hartman، B. (1997) Affordable Housing through Historic Preservation – A Case Study Guide to Combining the Tax Credits. Government Publication، US Department of the Interior، National Parks Service، Cultural Resources، Heritage Preservation Services، National Trust for Historic Preservation.
19. Denhez، M.C. (1981) "What Price Heritage?" Plan Canada، Vol. 21، No. 1، pp. 5-14.
20. Drivas Jonas، (2006). Heritage Works: The use of historic buildings in regeneration: A toolkit of good practice، Royal Institution of Chartered Surveyors، British Property Federation، English Heritage and Drivas Jonas، London.
21. Eggenkamp، W. (2002) Stadsherstel Amsterdam N.V.، Annual Report، Amsterdam.
22. Feilden، Bernard M، (1994). Conservation of historic buildings. London: Butterworth Architecture، p1.
23. Fitch، James M.، (1990)، Historic preservation curatorial management of the built environment، University of Virginia press.
24. Florian Steinberg، (1996). Conservation and Rehabilitation of Urban Heritage in Developing Countries، Habitatintl. Vol. 20، No. 3، pp. 463-475.
25. Fritz، W. (1997) "Foundations" in Proceedings on Legal Structures of Private Sponsorship and Participation in the Protection and Maintenance of Monuments. ICOMOS. Weimar، Germany، 17-19 April 1997، pp. 16-21.
26. Hill، J. (1997) "The Company Structure" in Proceedings on Legal Structures of Private Sponsorship and Participation in the Protection and Maintenance of Monuments. ICOMOS. Weimar، Germany، 17-19 April 1997، pp. 10-13.
27. Howlett، M. (1991) "Policy Instruments، Policy Styles and Policy Implementation: National Approaches to Theories of Instrumental Choice". Policy Studies Journal، Vol. 19، No. 2، pp. 1-21.

28. Jean Luxen، (1987) New Budgetary and Financial Incentive Policies. Report of the York colloquy "Funding the architectural heritage" Architectural heritage reports and studies، No. 8، pp29 .
29. Jukka Jokilehto، (1999). A History of Architecture.
30. Keaney، E. Art، (2005). Heritage and Civil Renewal: Do we have the right policies? IPPR، London.
31. Kuper، Adam and Kuper، Jessica. (1996). 'State' in the Social Science Encyclopedia. London: Routledg، p. 835.
32. Li Rui، (2008). Urban Heritage Conservation by GIS under Urban Renewal، A Case study of Hankou Historical District in Wuhan، China، 44th ISOCARP Congress.
33. Marcon، C. (1999). "Adaptive Reuse of Heritage Buildings. Social Changes and Heritage Strategies" in Proceedings of The Heritage Canada Foundation Annual Conference، St. John's، Newfoundland، 21-23 October 1999.
34. Marston Fitch، J، (1998). Historic preservation. Curatorial Management of the Built World. University Press of Virginia، Charlottesville & London.
35. Martin Hollands، (2003). "Securing Sustainable Financing for World Heritage Sites"، Vth World Parks Congress: Sustainable Finance Stream، September 2003، Durban، South Africa.
36. Michael Starrett، (2003). "Financial Support for Architectural Conservation in Ireland"، The Heritage Council an Chomhairle Oidhreachta، pp10 ،From:http://www.heritagecouncil.ie/fileadmin/user_upload/Publications/Architecture/Funding_Architectural_Conservation_Ireland.pdf.
37. Michelle L. Berenfeld، (2008) Climate Change and Cultural Heritage: Local Evidence، Global Responses، the George Wright Forum، Volume 25، Number 2. pp. 66:82.

38. Plenderleith، H.J، (2000). "The conservation of antiquities and works of art- treatment، repair and restoration"، London، ox ford press، New York.
39. RLAEDC، (2002). Definition utilized in Rebuilding London's Future، Report of the London Assembly's Economic Development Committee، March 2002.
40. Robert Pickard، (2006). Funding the architectural heritage: a guide to policies and examples، Council of Europe Publishing، from: http://book.coe.int/ftp/3255.pdf.